

الدر المختار

\$ باب التصرف في الرهن والجناية عليه \$ وجنايته أي الرهن على غيره (توقف بيع الراهن
وهنه على إجارة مرتهنه أو قضاء دينه فإن وجد أحدهما نفذ وصار ثمنه رهنا) في صورة
الإجارة (وإن لم يجر) المرتهن البيع (وفسخ) بيعه (لا يفسخ) بفسخه في الأصح (و)
إذا بقي موقوفا ف (المشتري بالخيار) إن شاء صبر إلى فكك الرهن أو رفع الأمر إلى
القاضي ليفسخ البيع (وهذا إذا اشتراه ولم يعلم أنه رهن .
ابن كمال .

(ولو باعه الراهن من رجل ثم باعه) الراهن أيضا (من) رجل (آخر قبل أن يجيز
المرتهن) البيع (فالثاني موقوف أيضا على إجارته) إذ الموقوف لا يمنع توقف الثاني ()
فأيهما أجاز لزم دلم وبطل الآخر ولو باعه (